

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

د محمد كريم قروف

جامعة أم البواقي

الملخص:

تتلخص دراسة التنوع الاقتصادي في البحث عن إمكانية تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد، وفي هذا الإطار فإن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنوع، والدراسة هدفها هو بيان مدى قدرة الاقتصاد الوطني الجزائري على تحقيق درجة أعلى في تنوع مصادر دخله في المستقبل، لذا فقد تم التركيز على النموذج الجزائري كونه من أهم البلدان التي لديها مورد وحيد شبه مستديم في إقليمها على الأقل. وقد أفادت نتائج الدراسة المعتمدة على تقييم مؤشر التنوع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2014/1980) والمقاس بمعامل هيرفندال هيرشمان، بضعف درجة التنوع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد الجزائري، وإستمرار إعماده على النفط وإيراداته وصادراته. وعليه، فإن تنوع القاعدة الاقتصادية المعتمد على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، لا بد وأن يواكبه تحقيق أهداف أخرى، والتي من المهم أن يشكل فيها التوسع في قطاعات الزراعة والبتروكيماويات والسياحة، والصناعات التي تعد الطاقة مدخلاً إنتاجياً مهماً، وقسماً كبيراً من تكاليفها الإنتاجية، بدائل واعدة أمام تنوع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على الإيرادات والصادرات النفطية.

Résumé:

Notre but à travers ce papier se résume dans la recherche d'opportunités pour diversifier les ressources d'exportation pour les économies rentières. Dans cette optique; plusieurs conditions doivent être rassemblées concernant les moyens matériels et humains, afin de réussir une transition d'une économie rentière vers une économie diversifier. Comme nous allons essayer de jauger la capacité de l'économie algérienne de réussir sa transition, pour cela nous avons choisi le model algérien, qu'on peut le considéré comme un bon exemple des économies mono-exportatrices sur le long terme.

Parmi les résultats de cette étude, qui s'est focalisée sur l'évaluation de l'indice de diversification économique de l'Algérie sur la période (1980/2014), en utilisant le coefficient Hervandal & Hershman, nous avons souligné une faible diversification de l'économie algérienne sur tous les plans. Une implication probable des autres secteurs dans le Produit intérieur brut doivent répondre à des conditions réalisables en parallèle. Plusieurs obstacles et contraintes figent le développement des secteurs comme (l'agriculture, le tourisme, la pétrochimie...), trouver des solutions pérennes pour le développement de ces secteurs peuvent constituer des alternatifs pour diversifier l'économie algérienne.

كلمات مفتاحية: التنوع الاقتصادي، الريع، التنمية، القطاع النفطي، القطاعات الاقتصادية، معامل هيرفندال-هيرشمان.

المقدمة:

يعتمد أداء الاقتصاد الجزائري على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد الإيرادات النفطية عماد الموازنة العامة، وركيزة الصادرات، ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي. خاصة عندما ترتفع أسعار النفط العالمية، وتنبه المخططون مبكراً إلى أن الاعتماد على إيرادات النفط كمورد اقتصادي ناضب تكتنفه مخاطر جمة، في دولة لا تعتمد فيها إيرادات الدولة على الضرائب، ولا تتوافر لقطاع الزراعة مقومات الاستدامة، ولا تعد الصناعة فيها مصدراً كافياً لدعم العمالة، ولا تبرز في الأفق قطاعات اقتصادية واعدة.

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة أنجاز التنوع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات. ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنوعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.

وبالرغم من أن تحقيق التنوع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنوع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافياً لتحقيق هدف تنوع القاعدة الاقتصادية. إذ لا بد وأن يترافق التنوع في الفعاليات الإنتاجية مع تنوع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والعملية، واجمالي تكوين رأس المال الثابت. وذلك انطلاقاً من كون التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي واسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

إشكالية البحث:

إن دراسة التنوع الاقتصادي تتطلب الكشف عن درجة الاعتماد على المورد الوحيد في البلدان الريعية، انطلاقاً من فكرة أساسية هي أن قدرة البلدان على تنوع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها أولاً، وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وادخال التقنيات الحديثة ثانياً. لذا فجل التركيز ينبغي أن يوجه لسببين رئيسيين، نجد أنهما العائق الحقيقي الذي يحول دون إمكانية إحلال بدائل حقيقة بوصفها مصادر للدخل في المستقبل، وهما إشكالية الفوائض التي تهتم بسبل إدارته أو سلبها، وإشكالية الموارد وتوظيفها.

والحقيقة أن الصعوبة تكمن في إمكانية تحقيق الحلول الناجحة في كلتي الإشكاليتين. ولعل البلدان ذات المورد الريعي الوحيد كالجائز لن تكون عرضة لمثل هاتين الإشكاليتين فحسب، بل انما تخضع لمشاكل أخرى تستبطن فيها القيود التي تدفع باتجاه مخالف لرفع مستوى التنوع الاقتصادي فيها. هذا الأخير الذي تتمحور حوله إشكالية البحث، والتي يمكن صياغتها بالتساؤل التالي: ما درجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على المورد النفطي كمصدر أولي للدخل؟ وما هي حدود ومستوى التنوع الاقتصادي بالجزائر؟.

الفرضيات:

- لقد تم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين ضمن هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها كمايلي:
- إن القطاع النفطي لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام بالجزائر.
- لن يتحقق هدف التنوع الاقتصادي في الجزائر إلا بإجراء تغييرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد، وتوجيه العوائد النفطية إلى القطاعات والأفراد من خلال معايير الإنتاجية والكفاءة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة التنوع الاقتصادي بالجزائر، وذلك في محاولة لإبتكار دلائل يمكن أن يجري تقييمها لفهم التنوع الاقتصادي بشكل حقيقي وصحيح. وهذا انطلاقاً من تطور بنية وتركيب ستة متغيرات خارج القطاع النفطي وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، العمالة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت. ويبرر شمول الدراسة لهذه المحاور ما ورد في معظم خطط وبرامج التنمية بالجزائر، من أن توجه البلاد في الوصول إلى هدف التنوع الاقتصادي يقتضي تحقيق زيادات ملموسة ونقلات نوعية في إسهامات القطاعات غير النفطية (الإنتاجية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الصادرات، وفي توفير الفرص الوظيفية لقوة العمل الوطنية.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية تنوع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد عصري مستقر يتركز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة. وأكدت الخطط الاقتصادية التنموية المتعاقبة في الجزائر على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة، لأسباب ومبررات عديدة، أهمها:

وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنوع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وباعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططيها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنوع اقتصاداتها، لتضمن استمرارية وديمومة نموها الاقتصادي.

1. الأسس النظرية للتنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

لتقييم الوضع العام للاقتصاد الجزائري، وتحليل واقع القطاع غير النفطي به وما أنجزه عبر مسيرة التنوع الاقتصادي، فمن المفيد قبل ذلك تتبع الأسس النظرية لمفهوم التنوع الاقتصادي، والتعرض لأهم مؤشرات قياسه الخاصة بأدائه وشروط وفرص نجاح إستراتيجية التنوع الاقتصادي.

1.1. مفهوم التنوع الاقتصادي:

للتنوع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة. وفي حين يربط البعض التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. حيث يرتبط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن.

فالتنوع يعرف على أنه: "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع".⁽¹⁾

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه: "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.⁽²⁾

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.⁽³⁾

كما يقصد بالتنوع الاقتصادي زيادة توسيع عدد المنتجات أو السلع الولية والمواد المصنوعة، التي تتعلق بها دخل البلد أو تقليص الاعتماد والتركيز عليها حسب الحالة، فمشاكل وأهداف التنوع تعتبر مشاكل وأهداف التنمية الاقتصادية، والتي يمكن تعريفها بأنها السبل المساعدة على تحويل الهيكل الاقتصادي، مع تنوع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي التام، تشغيل اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته.⁽⁴⁾

وبشكل عام، فإن التنوع الاقتصادي هو عملية تنوع مصادر الدخل، أي توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجية). كما يعني التنوع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

تراكم في القدرات الذاتية، قدرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات.

2.1. مستويات التنوع الاقتصادي:

ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنوع الاقتصادي، وذلك بحسب مجال كل منهما، فهناك التنوع الخاص بالمستوى الجزئي، وهو مرتبط بالعملية الانتاجية بالمؤسسة، والتنوع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة.

1.2.1. تنوع الإنتاج:

يحدث تنوع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها لتحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعاً أو أرباح أكثر في السوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب إتخاذ القرار باستغلال تجديرات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالاً كاملاً.⁽⁵⁾

أما على مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنوع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (إستخراجية/تحويلية) والخدمات.

2.2.1. تنوع التجارة الخارجية:

يرتبط تنوع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيرادات والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة. فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن تنوع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنوع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بال خامات الأولية فحسب بل أيضاً بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي. ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها.

ولذلك فإن تنوع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبواباً، كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة وال خامات... إلخ. ثم تدريجياً أصنافاً كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضاً عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

3.1. مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

يُقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index) والذي يختصر بالشكل (H H I) ويعد الأكثر شيوعاً. وتعطى هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي. لذلك سيكتفى في هذه الدراسة بتطبيق معامل هيرفندال هيرشمان.

يعتمد معامل هيرفندال-هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي.

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

وقد صمم هذا المعامل أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعرف (H H I) بالصيغة التالية: (6)

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X} \right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: (N) عدد النشاطات، (x_i) قيمة المتغير في النشاط (i)، (X) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات. وتتراوح قيمة معامل هيرفندل-هيرشمان بين الصفر والواحد أي (0 ≤ H ≤ 1). فإن كان صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلاً إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزاً في نشاط من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندل دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنوع، فهي أيضاً عديدة، ومنها الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات، والإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل... الخ. وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل غنى، معياراً لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، ومقدار التركيز في الصادرات.

4.1. شروط وفرص نجاح إستراتيجية التنوع الاقتصادي:

تختلف آليات نجاح التنوع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعاً للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحول الاقتصادي الداخلي والخارجي. وبالتالي فإن تبني بعض الآليات أو إصلاح القائم منها، يكون إنطلاقاً من حقيقة، مفادها أن النماذج الاقتصادي السابقة قد أكدت فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال نجاح إستراتيجية التنوع الاقتصادي بها، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات والمقومات الأساسية، ومن بين تلك الآليات نذكر:

- إعادة الاعتبار للدور التنموي للدولة، والذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية المستمرة، وإحداث تغييرات كبيرة في البنية الاقتصادية والتركيب القطاعي للاقتصاد.

- العمل على إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص، وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة. الأمر الذي يقود إلى تعظيم العلاقة بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية، التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني.

- الإستمرار في تبني وإنتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي، سواء على الصعيد المالي أو النقدي أو التجارة الخارجية أو تعزيز آلية السوق إنطلاقاً من تفعيل عملية الخصخصة، والتي تعتبر آليات ومحرك أساسي من شأنه دفع عملية التنوع الاقتصادي، حيث تزيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي. ويؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلته الإيرادات بالعملة الأجنبية. بما يعكس على زيادة إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر مؤشراً جيداً على نجاح عملية تنوع الصادرات، والتي تعتبر جزءاً رئيسياً من التنوع الاقتصادي.

- ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر من أهم آليات التنوع الاقتصادي، وأن نجاح هذا الأخير سيتوقف على مدى تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي تتطلب الالتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الاستثمار، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ومستجدها كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية، حيث تتطلب هذه التطورات

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

والمستجدات إرساء بيئة جديدة للاستثمار، مع ضرورة وضع خطط لإعادة النظر بالتشريعات واللوائح السارية المفعول منذ مدة طولة، كما ان هناك حاجة لجذب الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.⁽⁷⁾

- خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة. حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً كبيراً في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، وتساهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار إلى كافة المناطق والمواقع، كما تعد هذه الصناعات أكثر إتصافاً بالأسواق المحلية لتصريف منتجاتها، وعندما يكون حجم الطلب على سلعة ما محدود فإن الإنتاج الصغير الحجم يعتبر بديلاً مفضلاً للاستيراد وملائماً للتنوع. وعليه فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل مدخلاً مهماً من مداخل النمو الاقتصادي، وآلية حقيقية من آلية التنوع الاقتصادي.⁽⁸⁾

II. التنوع الاقتصادي في الجزائر:

ضمن هذا الإطار سنحاول تسليط الضوء على الأثر التنويعي من حيث درجة التأثير في تحليل قطاعات الاقتصاد المحلي، وفي هذا الصدد كان لزاماً توضيح مبررات إنتهاج إستراتيجية التنوع في الجزائر من جهة، وأن يجري تجزئة الرؤية إلى القطاعات وفقاً للفهم المراد من جهة ثانية.

1.1. مبررات إنتهاج إستراتيجية التنوع الإقتصادي في الجزائر:

لقد أكدت الخطط الاقتصادية والبرامج التنموية المتعاقبة في الجزائر على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة، ووجوب تبني استراتيجية التنوع الاقتصادي، وذلك لأسباب ومبررات عديدة، أهمها:

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.

- اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة

- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

- إعاقلة تقلبات مستويات الدخل الوطني الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الإستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

2.1. قياس التنوع الاقتصادي في الجزائر:

تتضمن الدراسة تقديراً لمعامل هيرفندال هيرشمان للتنوع الاقتصادي، وذلك اعتماداً على توزيع ستة متغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات العامة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل. وقد لخصت بعض بيانات الدراسة ونتائج التقدير في الملحق أسفله المرافق للبحث.

وسيقاس التنوع الاقتصادي لكل متغير على حده. وسيتم تقدير معدل تغير هذا المعامل لمعرفة فيما إذا زادت درجة التنوع في المتغير أم نقصت. وبالنظر إلى اعتبار التنوع ظاهرة متعددة الأبعاد، فسوف يقدر مؤشر مركب للتنوع بأخذ الوسط الحسابي لمؤشر هيرفندال هيرشمان لكل من الناتج والصادرات والواردات وإيرادات الدولة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت لتوافر بيانات متكاملة عنها تغطي الفترة 2014/1980، لمعرفة تأثير التنوع الاقتصادي بمفهومه الواسع على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

1.2.1. التنوع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي):

إن عملية تحليل تنوع الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على توزيع هذا الناتج لثمانية قطاعات، وهي: الفلاحة والمحروقات، الأشغال العمومية البترولية، الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة، الخدمات. والجدول رقم (01)، يبين تغير مساهمة أهم القطاعات الإنتاجية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالفترة (2014/1980).

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

الجدول رقم (01): تغير مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر بالفترة (2014/1980).

(الوحدة: %)

التغير	السنوات		القطاعات الإنتاجية
	2014	1980	
03.61	13.36	09.75	الفلاحة
03.48 -	35.14	38.62	المحروقات
02.28 -	00.48	02.76	الأشغال العمومية البترولية
05.74 -	06.31	12.05	الصناعة خارج المحروقات
00.58	13.05	12.47	البناء والأشغال العمومية
05.94	11.74	05.80	النقل والاتصالات
01.31	15.62	14.31	التجارة
00.06	04.26	04.20	الخدمات
00.00	100.00	100.00	المجموع

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على: معطيات الديوان الوطني الإحصائي، موقع إلكتروني:

2016/01/09.http://www.ons.dz

إن الملاحظ خلال الفترة (2014/1980)، هو انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 38.62 % سنة 1980، إلى 35.14 % سنة 2014 (03.48 نقطة مئوية)، وقطاع الأشغال العمومية البترولية من 02.76 % سنة 1980، إلى 00.48 % سنة 2014 (02.28 نقطة مئوية)، وقطاع الصناعة خارج المحروقات من 12.05 % سنة 1980، إلى 06.31 % سنة 2014 (05.74 نقطة مئوية).

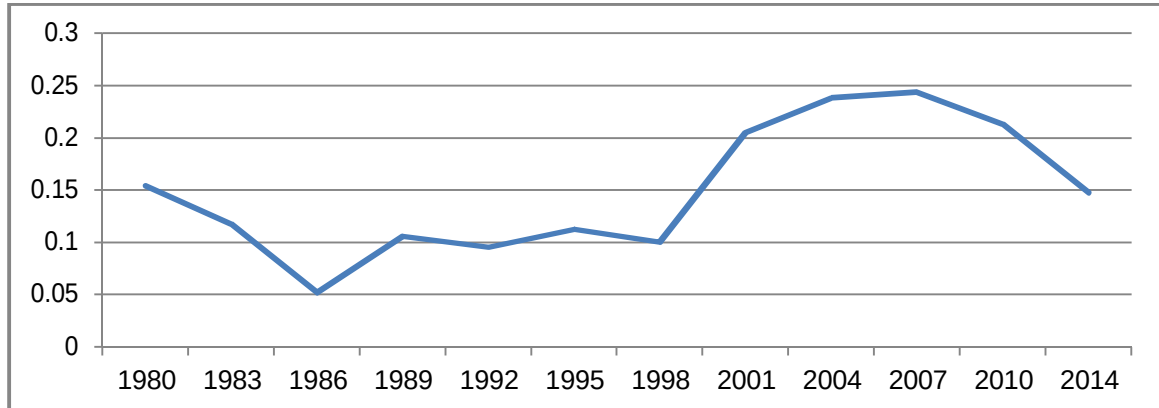
وبالمقابل فقد إرتفعت مساهمة كل من القطاعات المتبقية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إرتفع مساهمة قطاع الفلاحة من 09.75 % سنة 1980، إلى 13.36 % سنة 2014 (03.61 نقطة مئوية)، وقطاع البناء والأشغال العمومية من 12.47 % سنة 1980، إلى 13.05 % سنة 2014 (00.58 نقطة مئوية)، وقطاع النقل والاتصالات من 05.80 % سنة 1980، إلى 11.74 % سنة 2014 (05.94 نقطة مئوية)، وقطاع التجارة من 14.31 % سنة 1980، إلى 15.62 % سنة 2014 (01.31 نقطة مئوية)، وقطاع الخدمات من 04.20 % سنة 1980، إلى 04.26 % سنة 2014 (00.06 نقطة مئوية).

وتبرز بيانات الجدول السابق، حدوث تغيرات طفيفة في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري إذ تقلصت مساهمة القطاعات النفطية سواء منها قطاع المحروقات، أو الأشغال العمومية البترولية، بالإضافة إلى ذلك تراجع مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة لا يستهان بها، في حين تزايدت مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية بدرجات طفيفة ومتفاوتة.

ولتقييم التنوع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، تم حساب معامل هيرفندال للفترة الزمنية (2014/1980)، لمكونات الناتج المحلي الإجمالي. وتبرز نتائج التقدير في الشكل رقم (01) الموالي، حيث تم إعداده بناءً على بيانات الملحق أسفله:

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

شكل رقم (01): معامل هيرفندال للناتج المحلي الإجمالي.



يبين الشكل السابق، انخفاض التنوع الاقتصادي في بداية النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي، والتي تزامنت مع المرحلة الأولى لتدهور أسعار البترول بالأسواق الدولية النفطية بهذه الفترة، حيث انخفضت قيمة المعامل من 0.15 سنة 1980 إلى 0.05 سنة 1986. ومن ثم عاود معامل التنوع الارتفاع ابتداءً من سنة 1989، إذ بلغ قيمة 0.10. ليستقر عند هذه الحدود طيلة فترة التسعينيات.

وقد شهدت قيمة المعامل إرتفاعاً محسوساً خلال العشرية الأولى من القرن الحالي، حيث إرتفعت بصورة طفيفة ومستمرة لتبلغ أكبر قيمة لها بفترة الدراسة سنة 2007، حيث قدرت بـ 0.24، وهي مرحلة تميزت بالارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط، ثم بدأ المعامل بالانخفاض المستمر ليستقر عند قيمة 0.14 سنة 2014. أما بالنسبة للفترة الزمنية (2014/1980)، فيلاحظ أن معامل هيرفندال حقق إرتفاعاً سنوياً بلغ معدله السنوي المتوسط 9.16 %، مما يفيد بعدم حدوث تنوع يذكر في بنية الناتج المحلي الإجمالي. ويؤكد هذا الاستنتاج، تطور قيمة معامل هيرفندال لتنوع الناتج، والذي تراوحت قيمته في أغلب مراحل فترة الدراسة بين الزيادة والاستقرار في حدود 0.15 تقريباً.

2.2.11. التنوع في الصادرات:

يعتمد تحليل تنوع الصادرات على بنية الصادرات السلعية، والتي وزعت على سبع مجموعات رئيسية وهي: المواد الغذائية، المنتجات الطاقوية والزيوت، المواد الخام، منتجات نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، و سلع استهلاكية. ويتبين من الجدول رقم (02) والشكل البياني رقم (02)، أن صادرات الجزائر مركزة في مجموعة منتجات الطاقة والزيوت والتي تتضمن الصادرات النفطية، حيث بلغت نسبة صادراتها 98.44 % من إجمالي الصادرات سنة 1980، و 95.83 % سنة 2014، أي تناقصت بمقدار 02.61 % نقطة مئوية.

الجدول رقم (02): المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية للجزائر خلال الفترة (2014/1980).

(الوحدة: %)

التغير	السنوات		القطاعات الانتاجية
	2014	1980	
00.30 -	00.46	00.76	المواد الغذائية
02.61 -	95.83	98.44	الطاقة والزيوت
00.18 -	00.17	00.35	المواد الخام
03.08	03.49	00.41	منتوج نصف مصنعة
00.00	00.00	00.00	تجهيزات فلاحية
00.01	00.02	00.01	تجهيزات صناعية
00.01	00.02	00.01	سلع إستهلاكية
00.00	100.00	100.00	المجموع

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على: معطيات الديوان الوطني الإحصائي، موقع إلكتروني:

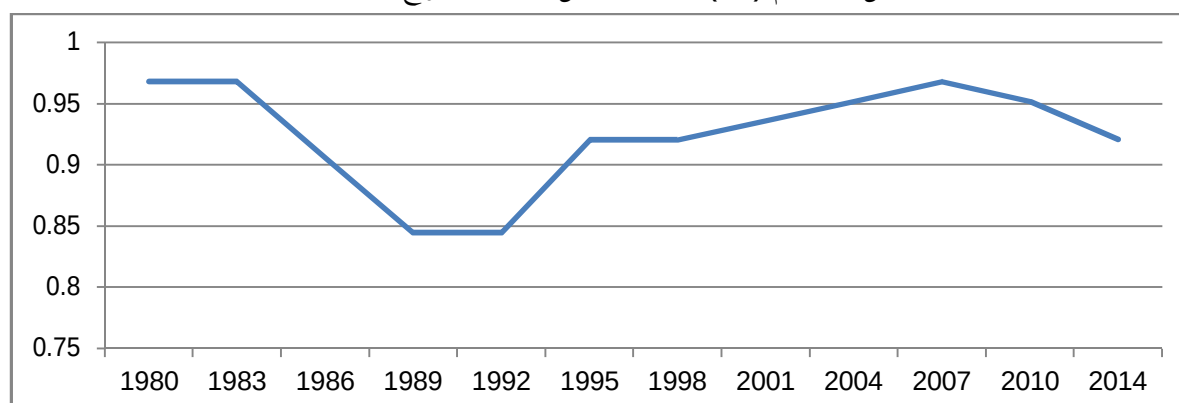
<http://www.ons.dz>.2016/01/09

- Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 27/01/2016.

وقد إزدادت فئة المنتجات نصف مصنعة بمقدار ما تناقصت به مجموع فئات المواد الغذائية والطاقة والزيوت والمواد الخام، فيما لم تحدث بقية المجموعات أي تغيير يذكر. وهو ما يبين بوضوح أن بنية صادرات الجزائر لم تتغير بشكل ملحوظ خلال 35 سنة الأخيرة. ويؤكد هذا الإستنتاج، تطور قيمة معامل هيرفندال لتنوع الصادرات الذي إنخفضت قيمته من 0.97 تقريباً سنة 1980 إلى 0.95 سنة 2014، وذلك بمعدل تناقص متوسط سنوي قدره 0.37%. مما يدل على تحقيق تنوع طفيف جداً في بنية الصادرات وبالأخص على منتجات المجموعة الثانية.

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

شكل رقم (02): معامل هيرفندال لتنوع الصادرات.



3.2.11. التنوع في الواردات:

باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية. فإن التنوع في الواردات يمثل وجهاً مهماً للتنوع الاقتصادي، إذ أن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات. وللوصول إلى تقييم لمدى تحقيق الاقتصاد الجزائري تنوعاً في بنية الواردات، فقد تم الاعتماد على توزيع الواردات حسب مجموعات السلع الرئيسية المشابهة لتوزيع الصادرات.

الجدول رقم (03): التوزيع النسبي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (2014/1980).

(الوحدة: %)

التغير	السنوات		القطاعات الانتاجية
	2014	1980	
00.83	19.69	18.86	المواد الغذائية
01.91	04.36	02.45	الطاقة والزيوت
02.45 -	03.28	05.73	المواد الخام
02.59 -	21.96	24.55	منتوج نصف مصنعة
00.12	01.09	00.97	تجهيزات فلاحية
01.45	31.76	30.31	تجهيزات صناعية
00.75	17.83	17.08	سلع استهلاكية
00.00	100.00	100.00	المجموع

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على: معطيات الديوان الوطني الإحصائيات، موقع إلكتروني:

2016/01/09.http://www.ons.dz

- Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 27/01/2016.

يبين الجدول رقم (03) أعلاه، التوزيع النسبي للواردات حسب المجموعات الرئيسية وتغيره خلال الفترة (2014/1980)،

حيث يلاحظ وجود تنوع في بنية الواردات وحدوث تغيرات واضحة في توزيعها بين فئات الواردات، إذ تناقصت نسبة واردات المواد الخام من 05.73 % سنة 1980 إلى 03.28 % سنة 2014 (نقطة مئوية)، والمنتجات نصف مصنعة من 24.55 % إلى 21.96 % (02.59 نقطة مئوية)، بينما تزايدت نسبة كل من واردات المواد الغذائية (00.83 نقطة

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

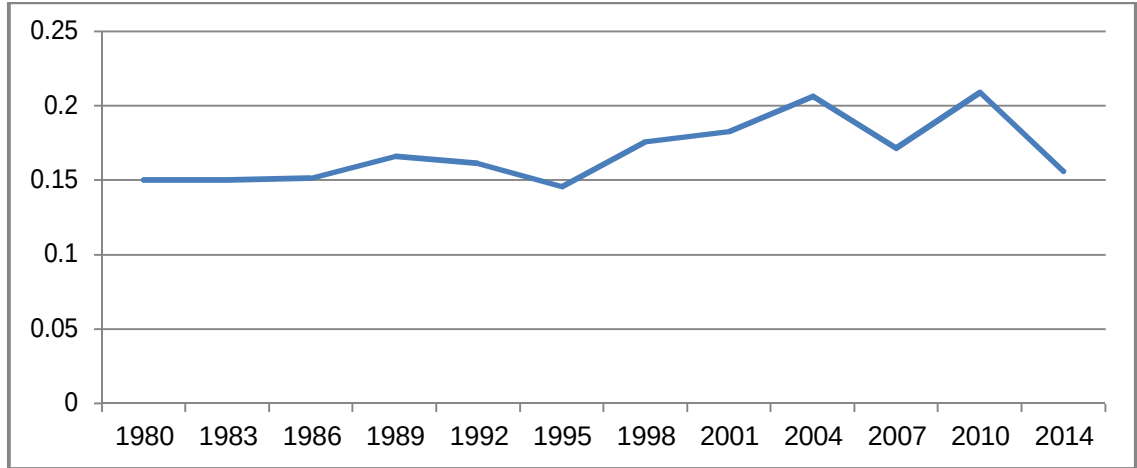
مئوية) والطاقة والزيوت (01.91 نقطة مئوية) وتجهيزات صناعية (01.45 نقطة مئوية)، والسلع الاستهلاكية (00.75 نقطة مئوية)

أما بالنسبة لمعامل هيرفندال للواردات، فقد حافظ على إستقراره، وذلك عند حدود قيمة 0.15 من سنة 1980 إلى سنة 2014. بإستثناء فترة العشرة سنوات الأولى للألفة الجديدة، حيث ارتفع المعامل إلى أن بلغ أعلى قيمة له سنة 2010 بحدود 0.21.

مما يعني عدم حدوث تغيرات واضحة في تنوع الواردات في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها وذلك على الرغم من استقرار درجة التنوع ثم إرتفاعها ثم العودة إلى حالة الاستقرار أي انخفاضها مرة أخرى، وهو ما يفسره معدل زيادته المتوسط السنوي والذي قارب النسبة 1.4 % بالنسبة لكامل الفترة (2014/1980).

وبشكل عام فإن واردات الجزائر بقية مركزة في فئات محددة، وأنها ليس متنوعة بصورة كبيرة، وعلى الرغم من حدوث تغيرات نسبية ضعيفة في بنية الواردات خلال الفترتين المشار إليهما، إلا أن هذا التغير لم يكن له أثر ملحوظ على تغير القيمة النهائية لمعامل هيرفندال أو على معدل نموه. وهو ما يوضحه الشكل رقم (03) أسفله.

شكل رقم (03): معامل هيرفندال لتنوع الواردات.



4.2.11. التنوع في الإيرادات العامة:

تعد مسألة تنوع الإيرادات العامة في معظم الدول مسألة في غاية الأهمية، لذا من الضروري للحكومات أن تركز على وسائل رفع الإيرادات العامة. حيث أثبتت العديد من الدلائل الدولية على أن الدول التي حققت درجة من النجاح في التنمية الاقتصادية، هي أيضاً تلك التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تعبئة الموارد العامة.

تلعب الإيرادات الحكومية دوراً مهماً في تنوع القاعدة الاقتصادية. ففي الجزائر تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على الإيرادات النفطية، كما يعتمد حجم الإنفاق الحكومي الذي يعد محرك النشاط الاقتصادي على أسعار النفط العالمية، وعلى حجم الطلب من النفط. وبالتالي فإن التنوع الاقتصادي لا بد وأن يترافق مع إزدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية. والجدول التالي يوضح توزيع الإيرادات العامة بالجزائر.

الجدول رقم (04): توزيع الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة (2014/1980).

(الوحدة: %)

التغير	السنوات		الإيرادات العامة
	2014	1980	
22.83 -	40.36	63.19	الإيرادات النفطية
22.83	59.63	36.80	الإيرادات الأخرى
00.00	100	100.00	المجموع

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على: معطيات الديوان الوطني الإحصائي، موقع إلكتروني:

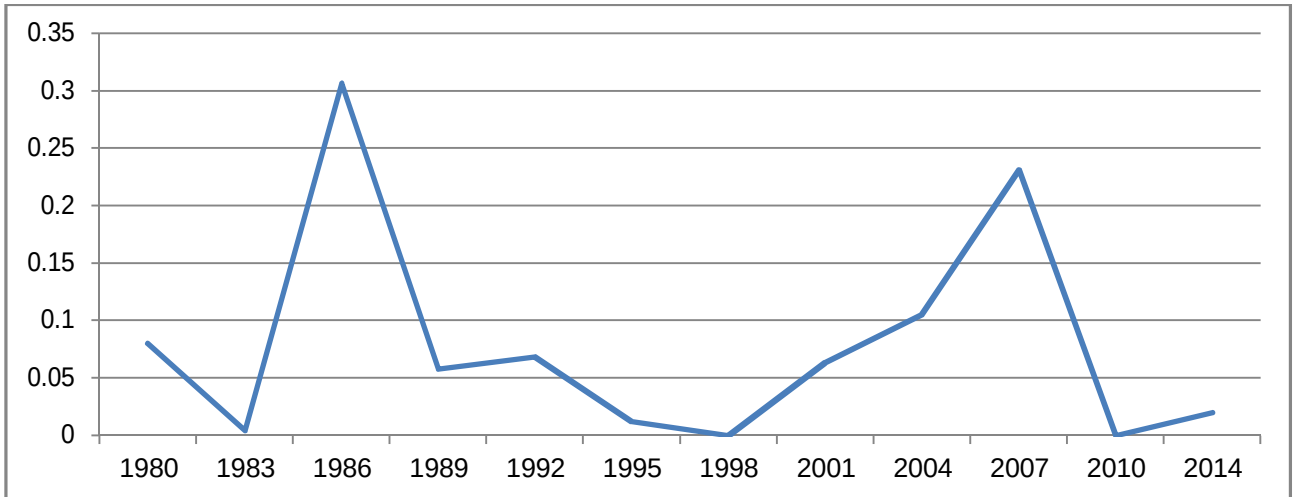
<http://www.ons.dz>, 2016/01/09.

- Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 27/01/2016.

يتضح من الجدول رقم (04)، أن نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة قد بلغت 63.19 % سنة 1980، وإنخفضت إلى 40.36 % سنة 2014، بإنخفاض قدره 22.83 نقطة مئوية. مما يعني أن الإيرادات العامة قد تناقص إعمالها على الإيرادات النفطية، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً للتنوع الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعامل هيرفندال لتنوع الإيرادات العامة، فبلغت قيمته 0.08 سنة 1980، وإنخفضت قيمته إلى 0.02 سنة 2014، ويلاحظ أن قيمة المعامل بلغت الصفر في سنتي 1998 و 2010، والتي إنخفضت فيها الإيرادات النفطية، وأصبحت الإيرادات العامة موزعة تقريباً بالتساوي بين الإيرادات النفطية وغير النفطية (49 %، 51 %).

شكل رقم (04): معامل هيرفندال لتنوع الإيرادات العامة.



يتضح من الشكل البياني رقم (04)، أن قيم معامل هيرفندال قد شهد تذبذبات متباعدة خلال كل الفترة المدروسة، إذ تراوحت قيمه بين الإنخفاض والارتفاع وقاربت وتساوت مع الصفر في ثلاث سنوات (1983، 1998، 2010)، حيث تساوت عندها تقريباً نسبتا الإيرادات النفطية وغير النفطية من مجموع الإيرادات العامة، في حين شهدت أغلب السنوات إرتفاعاً في المعامل مبينة عودة الإيرادات العامة للاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير. وهو ما يشير إلى أن قطاع المحروقات لا يزال هو محرك الاقتصاد الجزائري.

5.2.11. التنوع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يتكون إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه... إلخ)؛ ومشتریات الآلات والمكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. والمخزونات هي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، والعمل الجاري تنفيذه.⁽⁹⁾

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنوع الاقتصادي، لأنه يبرز توجهات وتطور الاستثمار⁽¹⁰⁾. وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط، فمن المفيد التعرف على توجهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين، أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية. وللوصول إلى هذا الهدف، سوف يتم تتبع توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بين التراكم الخام الأموال الثابتة والتغيرات في مستوى المخزونات.

الجدول رقم (05): التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالجزائر بالفترة (2014/1980).

(الوحدة: %)

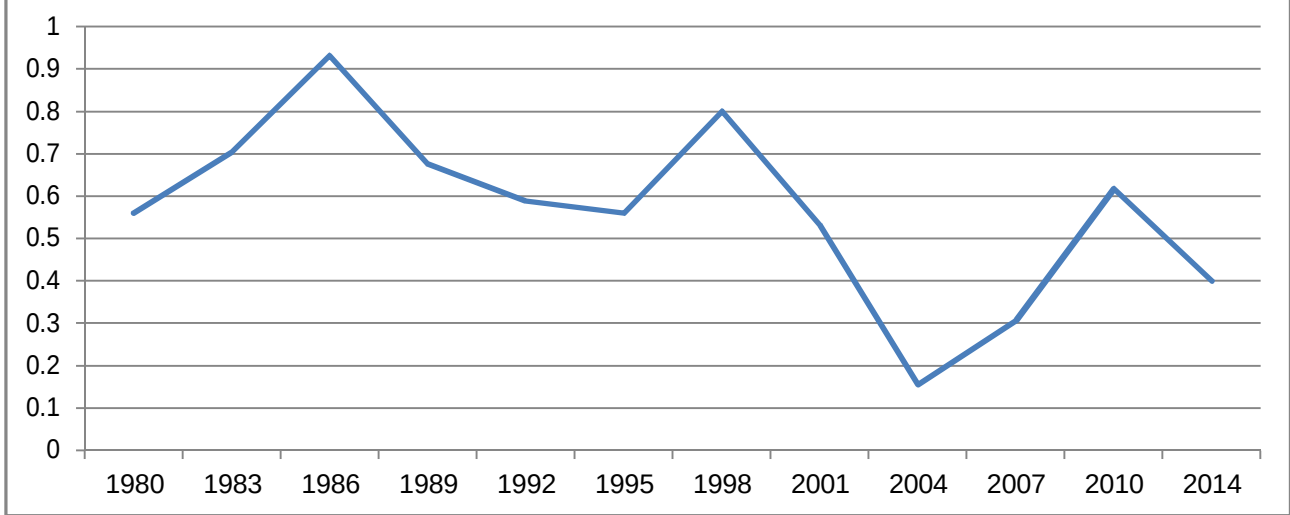
التغير	السنوات		إجمالي تكوين رأس المال الثابت
	2014	1980	
05.97 -	80.44	86.41	التراكم الخام الأموال الثابتة
05.97	19.56	13.59	تغيرات في مستوى المخزونات
00.00	100	100.00	المجموع

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على: معطيات الديوان الوطني الإحصائي، موقع إلكتروني:

2016/01/09.http://www.ons.dz

يبين الجدول رقم (05) أعلاه، أن التراكم الخام الأموال الثابتة قد إنخفضت نسبته من إجمالي التكوين من 86.41 % سنة 1980 إلى 80.44 % سنة 2014 (05.97 نقطة مئوية). وهي النسبة ذاتها التي زادت بها التغيرات في مستوى المخزونات. مما يدل على أن التنوع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال لا يزال يعرف اتجاهًا عامًا نحو دعم النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، وهو ما تؤكد النسب الكبيرة المساهم بها ضمن تكوين الرأس المال الثابت خلال الفترة المشار إليها. أما بالنسبة لمعامل هيرفندال لتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الشكل رقم 05)، فقد تراوحت قيمته بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة كلها، إلا أنه بشكل عام حقق المعامل معدل ترايد متوسط ثابت قدره 10.5 % سنوياً، الأمر الذي يدل بوضوح على عدم تحقيق تنوع اقتصادي ملحوظ في توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

شكل رقم (05): معامل هيرفندال لإجمالي تكوين رأس المال الثابت.



6.2.11. التنوع في التشغيل:

من المفيد تفحص توزيع قوة العمل في الجزائر وتتبع تطورها وتنوعها ومقارنة ذلك بالتنوع المتحقق في الإنتاج والصادرات. حيث تعتبر بنية العمالة وتوزيعها على النشاطات الاقتصادية المختلفة من المحاور المهمة في التنوع الاقتصادي، ذلك لأن تنوع الإنتاج يتطلب تنوعاً متاعماً مع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية.

وتتوزع قوة العمل حسب النشاطات الإنتاجية في الجزائر بين أربعة قطاعات رئيسية هي: القطاع الفلاحي، وقطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية، وقطاع التجارة والخدمات والإدارة. والجدول التالي يوضح هذا التوزيع الخاص بقوة العمل.

الجدول رقم (06): توزيع قوة العمل حسب النشاطات الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة (2014/1980).

(الوحدة: %)

التغير	السنوات		النشاطات الإنتاجية
	2014	1980	
21.86 -	08.78	30.64	القطاع الفلاحي
01.07 -	12.59	13.66	القطاع الصناعي
03.00	17.83	14.83	البناء والأشغال العمومية
19.93	60.78	40.85	تجارة، خدمات وإدارة
00.00	100.00	100.00	المجموع

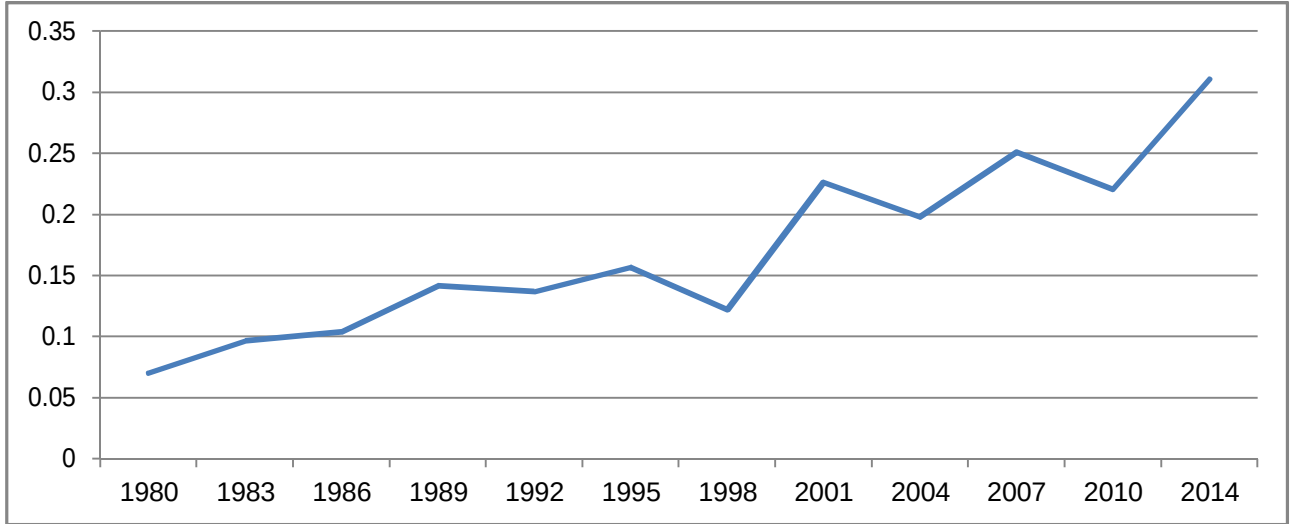
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على: معطيات الديوان الوطني الإحصائي، موقع إلكتروني:

<http://www.ons.dz> 2016/01/09.

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

يتبين من الجدول رقم (06) أعلاه، إزدياد حصة التجارة والخدمات والإدارة من 40.85 % سنة 1980 إلى 60.78 % سنة 2014 (19.93 نقطة مئوية)، وقطاع البناء والأشغال العمومية من 14.83 إلى 17.83 (03 نقطة مئوية)، وتناقص مساهمة قطاع الفلاحة خلال الفترة نفسها من 30.64 % إلى 08.78 % (21.86 نقطة مئوية)، والصناعة من 13.66 % إلى 12.59 % (01.07 نقطة مئوية). ويلاحظ حدوث تغيرات في توزيع قوة العمل في معظم القطاعات الاقتصادية، خلال فترتين متتاليتين، شهدت الأولى انخفاضاً في درجة التنوع الاقتصادي، في حين تميزت الثانية بزيادة في درجة هذا التنوع.

شكل رقم (06): معامل هيرفندال لتنوع التشغيل.



يشمل الشكل رقم (06)، مؤشر هيرفندال والذي يوضح التطور في تنوع التشغيل في الاقتصاد الجزائري. حيث يلاحظ أن قيمة المؤشر قد تزايدت خلال كل الفترة المعنية بالدراسة وبشكل مطرد، إذ بلغ 0.07 سنة 1980 ووصلت قيمته إلى 0.31 سنة 2014، وقد بلغ معدل التزايد السنوي المتوسط 18 %.

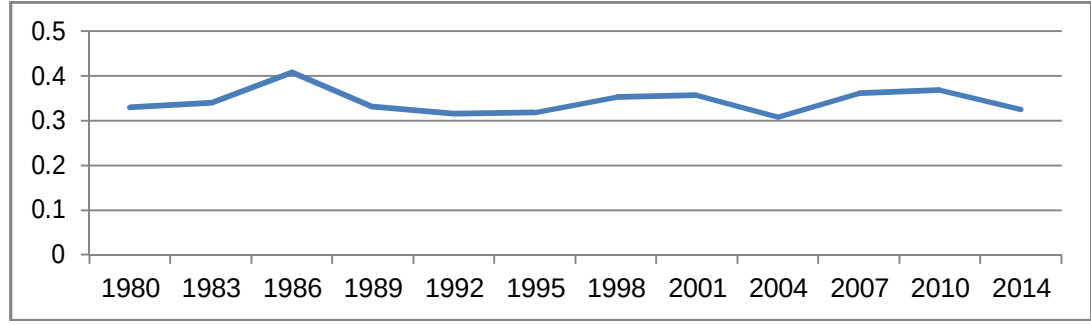
7.2.11. المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي:

تعتمد هذه الدراسة على اعتبار أن التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد و لا يقتصر حدوثه على إجراء تغييرات في بنية الدخل والإنتاج. ومن هذا المنطلق، سوف تستفيد الدراسة من الإحصاءات الرسمية المتاحة لتقدير مؤشر إجمالي للتنوع الاقتصادي، يعتمد على أخذ الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال لستة من المتغيرات التي تتوافر عنها بيانات إحصائية عن كامل الفترة الزمنية (2014/1980). وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإيرادات العامة، والتشغيل.

ويعد هذا المؤشر المركب مقياساً مرضياً للتنوع الاقتصادي لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنوع الاقتصادي، وإنما لشموله لستة أبعاد متداخلة. البعد الأول وهو النشاط الإنتاجي ومصادر الناتج المحلي القطاعية، والثاني تركيب الصادرات التي تعتمد بالجزائر بصورة أساسية على الصادرات النفطية، والثالث بنية الواردات إذ إن حدوث تغيير جوهري في بنية الإنتاج سيؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيرات موازية في بنية الواردات، والرابع إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي يعكس توزيع الاستثمارات في الأصول الاستثمارية الثابتة، والخامس بنية الإيرادات العامة وتوزيعها بين إيرادات نفطية وغير نفطية، والسادسة بنية التشغيل وتوزيعه على النشاطات الانتاجية المختلفة. والشكل الموالي يوضح تطور المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (07): مؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/1980).

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل



وبين الشكل رقم (07) وتقديراته، أن معامل التنوع المركب قد بلغ 0.33 سنة 1980، وانخفضت قيمته إلى 0.32 سنة 2014، بمقدار 0.01 نقطة. إلا أن الفترة في مجملها شهدت استقرار تقريباً عند نفس الحدود بإستثناء الحالة التي ارتفع عندها المؤشر حين بلغ قيمة 0.40 سنة 1986، وتعد هذه القيم المستقرة لمعامل هيرفندال المركب دليلاً على أن الاقتصاد الجزائري له مستوى مقبول إلى حد ما في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وذلك بالرغم من أن معدل تزايد معامل هيرفندال المركب قد بلغ 0.56 % سنوياً خلال الفترة (2014/1980)، وهو ما يبين عدم تحقيق الاقتصاد الجزائري للقدر الكافي من التنوع الاقتصادي. بالإضافة على أن الفترات الزمنية التي إرتفعت فيها درجة التنوع الاقتصادي هي تلك التي إنخفضت فيها الإيرادات النفطية (بداية الثمانينيات)، في حين أن إنخفاض درجة التنوع قد ترافق بشكل ملحوظ مع إرتفاع أسعار النفط وصادراته وإيراداته (السنوات الأخيرة).

الخاتمة:

إن الشروع في اعتماد إستراتيجية شاملة للتنوع الاقتصادي محددة الأهداف في المدى المتوسط والطويل، وإختيار أفضل البدائل لتنفيذها وتخصيص المواد الضرورية لتطبيقها. تتطلب سياسات اقتصادية تنطلق من التنوع المرتبط بالمازيا النسبية للموارد المتاحة في الاقتصاد الجزائري، والقيام بالإصلاحات التي تستدعيها آليات الحوكمة المؤسسية المرافقة، وسياسات تحسين مناخ الإستثمار لترقية تنافسية بيئة الأعمال، وإشكال الدعم، والسياسة المصرفية والتجارية والسياسات القطاعية، والقيام بالمراجعة الشاملة والدورية لمنظومة القوانين والتشريعات ونوعية الإجراءات التنفيذية، كل ذلك يتم إنطلاقاً من سياسات التكوين النوعي للموارد البشرية التي تقود عمليات التحول المفضي إلى النمو المستدام والتنمية الشاملة المستدامة.

وقد بينت نتائج الدراسة أن اقتصاد الجزائر ظاهرياً حقق بالفترة (2014/1980) بعض أهدافه نسبياً في تنوع القاعدة الاقتصادية. حيث إنخفضت نسبة مساهمة نشاط قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 38.62 % سنة 1980، إلى 35.14 % سنة 2014، وقطاع الأشغال العمومية البترولية من 02.76 % سنة 1980، إلى 00.48 % سنة 2014، وبالمقابل فقد إرتفعت مساهمة كل من القطاعات المتبقية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إرتفع من 61.38 % سنة 1980، إلى 64.86 % سنة 2014. ويفسر ذلك بالانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية في الثلث الأول والثاني من الفترة المدروسة تقريباً. أما قيمة معامل هيرفندال للناتج المحلي الإجمالي فتبين عكس ذلك، فالملاحظ أن هذا المعامل شهد إرتفاعاً سنوياً بلغ معدله السنوي المتوسط 9.16 %، مما يفيد بعدم حدوث تنوع يذكر في بنية الناتج المحلي الإجمالي بالفترة المدروسة.

بالإضافة إلى أن هذا التنوع في النشاطات الإنتاجية، رافقه تنوع جد طفيف في بنية الصادرات التي مثلت المنتجات النفطية ما نسبته 95.83 % من مجموعها سنة 2014. وكذا الإيرادات العامة النفطية التي انخفضت نسبتها في ذات العام إلى 40.36 % من إجمالي الإيرادات الحكومية. وأصبحت الإيرادات العامة موزعة تقريباً بالتساوي بين الإيرادات النفطية وغير النفطية (49 %، 51 %).

التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل

وفيما يخص معاملات هيرفندال للتنوع، فقد بينت نتائج التقدير زيادة درجة التنوع بقيمة بتناقص معدل التغير لعامل هيرفندال، الذي بلغ معدل تغيره السنوي المتوسط (9.16 %) للناتج المحلي الإجمالي، و (- 0.37 %) للصادرات، و (1.4 %) للواردات، و (10.5 %) لإجمالي تكوين رأس المال الثابت، و (18 %) للتشغيل، و (0.56 %) لمؤشر التنوع المركب. مما يفيد بضعف درجة التنوع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد الجزائري، وإستمرار إعماده على النفط وإيراداته وصادراته. وعليه، فإن تنوع القاعدة الاقتصادية المعتمد على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، لا بد وأن يواكبه تحقيق أهداف أخرى كتقليص نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية من جملة الإيرادات العامة الفعلية، وتقليص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية، وهذا ما لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيقه حتى الآن. فضلاً عن أن هدف التنوع الاقتصادي لن يتحقق إلا بإجراء تغييرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد، وتوجيه العوائد النفطية إلى القطاعات والأفراد من خلال معايير الإنتاجية والكفاءة.

الملحق:

معاملات هيرفندال-هيرشمان للتنوع الاقتصادي في الجزائر (2014/1980)							
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	إيرادات عامة	التشغيل	المؤشر المركب	لر م الثابت
1980	0.1542	0.9680	0.1501	0.5606	0.0704	0.3306	
1983	0.1175	0.9680	0.1501	0.7046	0.0964	0.3401	
1986	0.0519	0.9059	0.1513	0.9324	0.1038	0.4086	
1989	0.1059	0.8445	0.1660	0.6773	0.1414	0.3321	
1992	0.0957	0.8445	0.1612	0.5889	0.1370	0.3154	
1995	0.1130	0.9206	0.1457	0.5606	0.1568	0.3181	
1998	0.1007	0.9206	0.1759	0.8016	0.1220	0.3534	
2001	0.2052	0.9363	0.1828	0.5326	0.2266	0.3577	
2004	0.2380	0.9521	0.2065	0.1550	0.1982	0.3092	
2007	0.2439	0.9681	0.1716	0.3065	0.2510	0.3620	
2010	0.2133	0.9521	0.2092	0.6179	0.2208	0.3688	
2014	0.1475	0.9209	0.1563	0.4011	0.3106	0.3260	

الهوامش المراجع:

- 1 — محمد بن أحمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (2000/1995)، منشورات وزارة التخطيط لدولة الامارات، ص 13.
- 2—UNNITED NATIONS – NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, FRAME Work Convention on climate change – secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003, pag. 6.
- 3— Stephen M. Kapunda, Diversification and (4) poverty Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol (17)- (2003) No.2, pag. 51.
- 4 — عبد المنعم زناييلي، سياسات المنتجات الأساسية والطاقة، منشورات وزارة الطاقة والإرشاد القومي، دمشق، 1975، ص 80-79.
- 5— طبايية سليمة، الهادي لرباع، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل 2008،
- 6— Lapteacru, I. Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria: The Application of a New measure of Concentration. The Journal of Comparative Economics, Vol. 9, N.1. 2012 pp.79-102.
- 7 — سمير أمين وآخرون، المجتمع والإقتصاد أمام العولمة، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004. ص 100.
- 8 — محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000. ص 224، 226.
- 9 — البنك الدولي، بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت، من الموقع الإلكتروني: <http://www.albankaldawli.org>.
- 10 — ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 17/16 فيفري 2014.